إتلاف 12946 زجاجة خمر

محمد الدشيش

الخمور وقد سالت منها المشروب بفعل جرافات البلدية

بحضور مدير إدارة الادعاء العام رئيس اللجنة اللواء محمد حمزة، قامت اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم 3218 لسنة 2010 امس بإتلاف كمية من الخمور المضبوطة بقضايا صدرت في شأنها أحكام نهائية، وذلك تنفيذا للقرار الوزاري رقم 4877 لسنة 2014 بتعديل القرار الوزاري رقم 2012/1229 بشأن إتلاف الخمور المضبوطة بالقضايا المحكومة حتى نهاية عام 2013.

وقد تم إتلاف عدد (12946) زجاجة خمور متنوعة وقنينات بلاستيكية وعلب معدنية بالإضافة إلى (4) غالونات فارغة.

مواطن يتهم ابنه العاق بضربه وسلبه في صباح السالم

أمير زكي

تقدم مواطن الى مخفر صباح السالم وأبلغ ضد ابنه الشاب بالاعتداء عليه بالضرب وسلبه مبلغا ماليا.

وقال الأب ان ابنه على ما يبدو قد سلك طريق الإدمان حيث أصبح يطلب المال.

سرقة فلاشر أمن بعد سرقة ضابط

محمد الجلاهمة

تقدم ضابط في وزارة الداخلية وأبلغ عن مجهول قام بكسر زجاج مركبته الخاصة به وسرق من داخل السيارة فلاشر خاص بوزارة الداخلية، وسجلت قضية سرقة عن طريق الكسر.

مواطنة لعمليات «الداخلية»: شقيقتي محتجزة من قبل زوجها

محمد الجلاهمة

استنجدت مواطنة عمليات الداخلية وأبلغت عن أن شقيقتها طلبت منها النجدة لأن زوجها حجزها داخل غرفة ونزع من الغرفة جميع وسائل الاتصال، وفور تلقي عمليات الداخلية بلاغا بالواقعة انتقل رجال منطقة الزهراء وتم تحرير الزوجة، ونقلها إلى المخفر وتم ضبط وإحضار الزوج الذي هرب بمجرد وصول رجال الأمن.

سرقة 55 هاتفاً من محل بالفحيحيل

محمد الجلاهمة

شرع رجال مباحث محافظة الاحمدي في البحث عن لصوص قاموا بكسر محل في احد أسواق المحافظة والاستيلاء على 55 هاتف نقال نوع جالاكسي و20 هاتف نوكيا، وتم تسجيل قضية. وقال مصدر امني ان بلاغا ورد إلى غرفة العمليات من وافد بنغالي صباح اول من امس يفيد بتعرض المحل الذي يعمل فيه إلى السرقة، وعند وصول رجال الأمن تبين ان اللصوص قاموا بكسر الباب الخارجي وسرقة الهواتف.

مصري يتهم شابين بتصوير زوجته في غرفة تبديل ملابس

محمد الدشيش

استنجد وافد مصري بالمارة وأمن مجمع تجاري لضبط شابين قاما بتصوير زوجته داخل غرفة بروقة ملابس. وقال مصدر أمني ان الوافد وجد زوجته تستغيث به بعد ان شاهدت شابين يقومان بتصويرها خلال استبدالها لملابس كانت تريد شراءها.

سلب سائق جوال بعد الخنق في حولي

عبدالعزيز الفرحان

تقدم وافد بنغلاديشي إلى مخفر ميدان حولي واتهم شخصين بتوقيفه وطلبا منه أن ينقلهما إلى منطقة السالمية. وقال الوافد: فوجئت بمن يجلس في المقعد الخلفي يقوم بخنقي فيما قام من يجلس إلى جواري بوضع سكين على رقبتني وسلب مني 80 دينارا من حافظة نقودي. وسجلت قضية سلب بالإكراه.

«المهام» حررت مخالفات وضبطت خموراً

عبدالعزيز فرحان

شن رجال سرية المهام الخاصة حملة مرورية وأمنية أسفرت عن تحرير 150 مخالفة مرورية وسحب 3 مركبات و21 رخصة قيادة.

وأفاد مصدر أمني بأنه في اثناء الحملة تمت مشاهدة مركبة يقوم قائدها بالاستهتار قرب دوار البدع، وعليه تم توقيفه، وتبين انه مواطن، وشاهد رجال الأمن في داخل المركبة زجاجات محلية بداخلها مشروب مسكر.

عربي في شباك مباحث الجليب بـ10 آلاف حبة فراولة

عبدالله قنيص

أحال مدير عام الادارة العامة للمباحث الجنائية اللواء محمود الطباخ يوم امس وافدا مصريا الى جهة الاختصاص لحيازته حبوب الترامادول المخدرة او ما يعرف تجاريا وبين اوساط المتعاطين بالفراولة. وبحسب مصدر امني، فإن معلومات وردت الى مدير المباحث الجنائية بقيام وافد مصري بالاتجار بالحبوب وجلبها من موطنة قبل اسابيع، حيث اوعز لرجال مباحث الجليب مهمة الضبط بعد التنسيق مع النيابة العامة بعد عمل ما يلزم من تحريات، واكدت التحريات اتجاره بالحبوب، ليتم استدراجه لبيع 1000 حبة مقابل 1100 دينار، ليتم ضبطه بعد ان تسلم الحبوب واستلم المبلغ المرقم، وبتفتيش مسكنه عثر على 10000 حبة.

الحبوب المخدرة أحيلت والمتهم إلى النيابة

عسكري ومواطن سرقا هاتفاً نقالاً من محل في مشرف

هاني الظفيري

سقط مواطن وعسكري في قبضة رجال امن العاصمة بعد ان قاما بسرقة هاتف نقال من محل في منطقة شرق وعثر معهما على عدة هواتف ولوحات معدنية وآلات حادة واحيلا بأمر الوكيل المساعد لشؤون الامن العام اللواء عبدالفتاح العلي الى المباحث الجنائية.

وقال مصدر امني ان بلاغا ورد من عامل آسيوي يعمل في محل هواتف ان شخصا قام بسرقة هاتف، وعليه امر مدير امن العاصمة بالوكالة اللواء ابراهيم الطراح بتوجيه دوريات الى موقع البلاغ، وتم رصد المركبة التي استخدمها اللص في عملية السرقة، وتم ضبطهما، وبالاستعلام عنهما اتضح ان الشخصين مواطنان احدهما عسكري، وتم العثور معهما على عدة هواتف ولوحات تخص مركبات اخرى، وتم تسجيل قضية.

المضبوطات احيلت للاختصاص

استضافتها جمعية المهندسين الكويتية

المشاركون في ندوة «الإعلام الإلكتروني»: القانون ضرورة في الإطار الدستوري

أمير زكي

أجمع المشاركون في ندوة «قانون الاعلام الإلكتروني» التي استضافتها جمعية المهندسين الكويتية مساء امس الاول، على ضرورة وجود قانون يحمي المجتمع الكويتي من الاساءات التي ارتفعت وتيرتها في المجتمع مؤخرا، مشددين على ضرورة الا يمس هذا القانون بحرية التعبير التي كفلها الدستور والا يكون سيفا مسلطا على رقاب المدونين.

ودعا المشاركون في الندوة التي أدارها الاعلامي عبدالعزيز فرحان الى الاسراع بإقرار القانون وفق القنوات الدستورية واشراك المجتمع المدني بصياغته والقيام بحملة توعوية للتنوير به وعرضه على المتخصصين وأصحاب الخبرة في المجال.

وقد شارك في الندوة كل من: الدكتور في علم الاجتماع بجامعة الكويت د.علي الزعبي، والاعلامي سعد المعطش، والاعلامي القانوني حمود الكليب، والناشط في حقوق الانسان القانوني محمد ذعار العتيبي، والإعلامي الكاتب الصحافي بجريدة «الأنباء» ذعار الرشيدي.

الإعلامي سعد المعطش

القانوني حمود الكليب

الناشط محمد ذعار العتيبي

د.علي الزعبي

ذعار الرشيدي

الزعبي: المشكلة في التسييس وعلى الحكومة القيام بتوعية النشء بمخاطر وسائل التواصل الإلكتروني

المعطش: نريد قانوناً يحمي عوائلنا من الإساءة والشتم وفك التشابك بين الإلكتروني والمطبوع

الكليب: المقترح المسرب لا يمس حرية التعبير وينظم العملية الإعلامية ـ الإلكترونية

العتيبي: الحكومة غير جادة بمقترح هذا القانون وهدفها تخويف البعض

الرشيدي: يجب أن يعفي القانون شرائح الطلبة والشباب من الغرامات

المشكلة في التسييس

بداية تحدث دكتور علم الاجتماع بجامعة الكويت الدكتور علي الزعبي قائلا: «تكمن الخطورة في أي موضوع يرد بالكويت في تسييسه، ويجب ان يكون لدينا قوانين تضبط النشر بكل أشكاله..»، مشيرا الى ان القانون في الكويت يعاقب المسيء من خلال النشر بخمسين دينارا، بينما في أميركا على سبيل المثال القضايا الشخصية مفتوحة والقانون يسمح بالمقاضاة بشكل مفتوح.

وشدد الزعبي على أننا «نريد قانونا للصالح العام ولا يهدف الى السيطرة»، مضيفا أن هناك من يريد أن تفتح عملية النشر على مصراعيها ويرى أن الانسان يحكمه ضميره وعلى المتضرر اللجوء الى القضاء.

توعية مجتمعية

وقال: يجب أن يفتح موضوع مناقشة القانون المقترح على مصراعيه ويعرض على المتخصصين بهدف الوصول الى نموذج قانون يهذب السلوكيات، مضيفا أن من يريد الاضرار بالآخرين فسيقوم بذلك حتى لو كانت العقوبة مغلظة، فالذي يريد التجاوز سيقوم بذلك، وعلى وزارة الاعلام القيام بحملة توعية مجتمعية حول اضرار الاستخدام الخاطئ والسيئ للإعلام الإلكتروني واضرار هذا الاستخدام النفسية على الاشخاص والمجتمع عموما، والحكومة تملك كافة المقومات للقيام بهذه الحملة بدءا من المدارس حيث يمكن توجيه سلوكيات التلاميذ.

ودعا الزعبي الى وضع وثيقة للأخلاقيات المهنية يقوم الجميع بالتوقيع عليها عند ممارستهم او طلبهم مزاولة الاعلام عموما والاعلام الإلكتروني بشكل خاص، وأن ترك الامور على ما هي عليه حاليا أمر خطير وإذا كنا نخاف من ضوابط الاعلام وقمعها الا ان عملية النشر الإلكتروني يجب ان تقنن، ولا نريد تسلط الوزارة.

وأشار الى أن القانون يجب ان يستهدف الجرائد الالكترونية ذات الاهداف التجارية والسياسية، كما هو الحال بالنسبة للصحف الورقية، داعيا الى قيام وزارة الاعلام بجمع جمعيات النفع العام التي لديها الكثير من الخبراء بالمجال لصياغة القانون بهدف ضبط عملية النشر الالكتروني مع القيام بحملة توعوية حول وسائط النشر الالكتروني عموما.

ثواب وعقاب

اما الاعلامي سعد المعطش فقال: لا نعلم ان كان القانون المسربة مسودته يستهدف المغردين الذين بات الكثيرون منهم أقوى من وكالات الانباء، الا اننا نريد ان يكون قانونا يتضمن الثواب والعقاب، وتعلمنا في الكويت ان الرقابة لدينا تأتي لاحقا وليست سابقة لعملية النشر، ومع الاسف فإن حرية التعبير لدى الكثيرين باتت حرية الشتم.

وأضاف لا يوجد شيء اسمه صحافة الكترونية هم يأخذون من الصحف المطبوعة، وهناك ابتزاز لوسائل النشر الالكتروني يحتاج الى ضبط، لنتمكن من التحقق منه ونرفق ثبوتياته عند الاساءة كما في حال الصحف الورقية، مشيرا الى انه في الوقت الحالي لا يمكن احالة اي صحيفة الكترونية الى النيابة بعدم امكانية اثبات الاساءة لها.

مساواة بالورقية

وقال المعطش: اطالب بتغليظ العقوبة على الاعلام الالكتروني كما هي مشددة على الصحافة الورقية، موضحا ان السبب في هذه المطالبة غياب المسؤول عن الاساءة وعدم اثبات اي شيء عليه في الالكتروني بينما يتضامن رئيس التحرير في الصحافة الورقية مع الكاتب او المحرر في الغرامات او العقوبات التي تفرض من خلال الاحكام على الاعلاميين. وحذر الاعلامي المعطش من اساليب التشهير من خلال حفلات الاعتذار التي تقام للاعتراف بخطأ ارتكب ازاء اي من الاشخاص ولهذا نحتاج ايضا الى عقوبات، ومن يرفض قانون مغلظ على الصحافة الورقية والالكترونية يرفض مبدأ «لا تبوق لا تخاف».

التمادي في الإساءة

وحذر من التمادي في الاساءة التي وصلت الى عوائلنا وهذا ما يرفضه كل الكويتيين والقانون ينظم العملية في كل العالم فلماذا لا يكون لدينا قانون؟ ومشكلتنا ستبقى، نطالب بقانون نضعه وعندما نضعه نقول ما نبيه ولهذا لابد من حملة توعوية تشرح اسبابه وأبعاده واحتياجه.

تأخر القانون

اما الاعلامي القانوني حمود الكليب فقال: تأخرت وزارة الاعلام في سن مثل هذا القانون، وخاصة ان المقترح المسرب لا يمس حرية التعبير وينظم العملية الاعلامية ـ الالكترونية، وسيساعد في احالة المواقع الالكترونية التي تتجاوز وتسيء الى المجتمع والافراد الى النيابة العامة.

وأضاف: ان القانون المقترح لم يأت بعقوبات جديدة ويجب مراجعة صياغته حتى يمرر بمجلس الامة وبالقنوات الاخرى، وهو ضرورة لحماية المجتمع، وغياب القانون يجعل وزارة الاعلام خصما لكل من يقيم دعوى ضد اي موقع الكتروني لعدم وجود ثبوتيات هذا الموقع، حيث لا يمكن تطبيق قانون المرئي والمسموع على هذه المواقع، ويجب ان تكون وزارة التجارة المسؤولة عن الاعلانات التجارية في المواقع.

لا غرامات على الطلبة

ودعا الكليب الى عدم الغلو بالغرامات في القانون، وعدم ادراج المدونين الطلبة ضمن فئة المغرمين، لكن هناك فئات من اصحاب الصحف الالكترونية يجب مقاضاتهم من خلال قانون حتى لا تمس ثوابتنا وتسيء الينا جميعا، ونحتاج الى الاسراع بإقرار هذا القانون.

قوانين لا تقر

ومن جهته قال القانوني والناشط بمجال حقوق الانسان محمد ذعار العتيبي: نريد ان نعلم بداية هل المسودة المسربة للقانون نهائية أم بدائية ام حقيقية؟ ومشكلتنا اننا نسن الكثير من القوانين التي لا تطبق او لا ترى النور اصلا، مشيرا الى ان التقرير الدولي الشامل حول حقوق الانسان بالكويت طالب مثلا بوضع قانون للعمالة المنزلية وقانون لهيئة حقوق الانسان وهذان لم نر منهما شيئا.

حقوق الانسان

وأضاف العتيبي: اعتقد ان الحكومة غير جادة بمقترح هذا القانون وهدفها تخويف البعض، ولهذا فنحن بحاجة ماسة الى حملة توعوية للتفاعل مع هذا القانون، ولا مشكلة بإقراره فهو قانون لخدمة الانسان ويجب اخذ رأي مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب الشأن وهم المدونون وتقديم رؤيتهم فيه.

وخلص الى أنه اذا كانت نية الوزارة حسنة وهذا ما نظنه فإننا ندعو الى سن قانون يحترم حقوق الانسان وحرية التعبير ويتيح مزيدا من مساحات التفاعل الاعلامي، وتهيئ الشارع من خلال ورش عمل حول القانون حتى لا نقع في كارثة ولانزال نحتاج لإجابة حول المسودة المسربة.

شرائح للقانون

واختتم المتحدثون في الندوة بمداخلة للإعلامي ذعار الرشيدي الذي قال: نحن مع اي قانون ينظم العلاقة بين الدولة والفرد من جهة والفرد والفرد من جهة اخرى، ولدينا قانون الاتصالات وقانون الاعلام وقانون المرئي والمسموع يمكن الاستفادة منها، مضيفا ان هناك كثيرا من مواد هذه القوانين غير مفعلة من قبل وزارة الاعلام، حيث تصل الغرامة في قانون هيئة الاتصالات الى 100 الف دينار ومصادرة الاجهزة. وحول القانون المقترح قال الرشيدي: لا بد من شرائح في الغرامات فمن غير المنطقي المساواة بين الشباب الطلبة حتى سن 26 سنة واصحاب الصحف الالكترونية التجارية، ونريد قانونا يراعي الشباب والطلبة الذين لا يهدفون من مدوناتهم الربح.

وأشار الى ان مسودة القانون لاتزال في اروقة الوزارة ولم تحل الى اللجنة القانونية بمجلس الوزراء او القنوات الاخرى ولهذا علينا الاسراع بصياغة توصياتنا ورفعها الى وزارة الاعلام وهذا ما سنقوم به بالتعاون مع الاخوة المشاركين بالندوة.